

Distr.: General
28 February 2018

القرار ٢٤٠٤ (٢٠١٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٨١٩٤ المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨

إن مجلس الأمن،

إذ يشير قراراته السابقة وبياناته رئيسه وبياناته الصحفية بشأن الحالة في غينيا - بيساو، ولا سيما القرارات ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، و ٢٠٣٠ (٢٠١١)، و ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، و ٢٠٩٢ (٢٠١٣)، و ٢١٠٣ (٢٠١٣)، و ٢١٥٧ (٢٠١٤)، و ٢١٨٦ (٢٠١٤)، و ٢٢٠٣ (٢٠١٥)، و ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، و ٢٣٤٣ (٢٠١٧)،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨ (S/2018/110)، وبما ورد فيه من توصيات، وإذ يؤكد التقدير الإيجابي الذي أعرب عنه الأمين العام للدور الذي يؤديه ممثله الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (مكتب الأمم المتحدة المتكامل) في مساعدة حكومة غينيا - بيساو،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة غينيا - بيساو ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ***وإذ يشدد*** *على* أن سلطات غينيا - بيساو هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن توفير الاستقرار والأمن في جميع أنحاء إقليم البلد، وإذ يؤكد أهمية تفعيل المسؤولية الوطنية لتنفيذ مبادرات سياسية شاملة تتصل بالسلام والأمن،

وإذ يؤكد على ضرورة أن تواصل حكومة غينيا - بيساو اتخاذ خطوات ملموسة نحو إحلال السلام والأمن والاستقرار في البلد، عن طريق إشراك جميع الأطراف في حل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو، وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة تتسم بالمصداقية والشفافية على النحو المنصوص عليه في دستور غينيا - بيساو، واتخاذ تدابير فعالة لإصلاح قطاع الأمن، والتصدي للفساد عن طريق تعزيز النظام القضائي، وتحسين الإدارة العامة وإدارة إيرادات الدولة، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية للسكان، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، *وإذ يثني* على التزامها بتنفيذ أولوياتها الوطنية،

وإذ يعرب عن القلق إزاء استمرار الأزمة السياسية والمؤسسية التي طال أمدها فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية، بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية في غينيا - بيساو، والتي ما فتئت تحول دون أن يمضي البلد قدما في





كفالة الســـلام والأمن عن طريق تنفيذ خطته للإصـــلاح الوطني، وتهدد بتقويض التقدم المحرز منذ إعادة إرساء النظام الدستوري عقب الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٤،

وإذ يعرب أيضـا عن القلق إزاء حالة مواطني غينيا - بيسـاو، الذين يعانون من الآثار السـلبية للأزمة السياسية، ويحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة على وضع مصلحة شعب غينيا - بيساو فوق كل اعتبار آخر،

وإذ يرحب باستمرار مشـاركة الممثل الخاص للأمين العام، موديبو إبراهيم توريه، ورئيس جمهورية توغو، فخامة السـيد فور إيسـوزيمنا غناسـينغبي، بصـفته رئيسـة الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصـــادية)، ورئيس جمهورية غينيا، فخامة الســـيد ألفا كوندي، بصـــفته وســـيط الجماعة الاقتصـــادية لدى غينيا - بيســـاو، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، أوفيـديو بيكينو، وغيرهم من المتحاورين، في البحث عن حل سـلمي للأزمة، ***وإذ يشـير*** إلى ضـرورة تنسـيق العمل بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي،

وإذ يرحب أيضـا بالجهود المتواصـلة التي تبذلها المنظمات الدولية الخمس المشـاركة في عملية بناء الســلام في غينيا - بيســـاو (الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصـــادية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) ويدعم مناشدتهم جميع أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو إلى احترام المبادئ المكرسـة في ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنســان، والامتناع عن القيام بأي عمل أو الإدلاء بأي خطاب عام يحتمل أن يزيد من حدة التوترات في البلد،

وإذ يشــــير إلى أن تنفيذ اتفاق كوناكري المبرم في ١٤ تشـــرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ على أسـاس خريطة الطريق التي وضـعتها الجماعة الاقتصـادية بعنوان ”اتفاق بشـأن حل الأزمة السـياسـية في غينيا - بيساو“، يشكّل الإطار الأساسي للتوصّل إلى حل سلمي للأزمة السياسية، ذلك أنه يتيح فرصة تاريخية للسلطات الوطنية والقادة السياسيين، وللمجتمع المدني كذلك، للعمل معا على إحلال الاستقرار السياسي وبناء السلام المستدام،

وإذ يشـيد بجهود الوسـاطة المتواصـلة التي تبذلها الجماعة الاقتصـادية من أجل النهوض بتنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصـــادية واتفاق كوناكري كما تتجلى في قيام هيئة رؤســـاء دول وحكومات الجماعة الاقتصـــادية في أديس أبابا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بدعوة رئيس غينيا - بيســـاو إلى تعيين رئيس للوزراء بتوافق الآراء، والأطراف الموقعة إلى تشـــكيل حكومة تمشـــيا مع اتفاق كوناكري، في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ***وإذ ينوه*** بالبلاغ الصـادر في ١ شـباط/فبراير ٢٠١٨، في أعقاب بعثة الوسـاطة الرفيعة المستوى للجماعة الاقتصـادية إلى بيسـاو وما توصـلت إليه بشـأن عدم احترام اتفاق كوناكري، وفي هذا الصـدد، إيعازها إلى رئيس مفوضـية الجماعة بتنفيذ الجزاءات ضـد أي جهة، من أشـخاص أو منظمات، تعرقل عملية إنهاء الأزمة في غينيا - بيسـاو، ***وإذ يلاحظ*** النداء القوي الذي وجهته هيئة الجماعة الاقتصـــادية إلى الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لدعم الجماعة الاقتصادية في التنفيذ الفعال لهذه الجزاءات،

وإذ يشـــدد على ضـــرورة احترام المبادئ الديمقراطية، ويؤكد على أهمية المصـــالحة الوطنية والحوار الجامع والحكم الرشـــيد، باعتبارها مقدمات لا غنى عنها لتحقيق الســـلام الدائم في غينيا - بيســـاو، ***وإذ يؤكد كذلك*** على أهمية إشـراك جميع مواطني غينيا - بيسـاو وكفالة مشـاركة النسـاء والشـباب مشـاركة كاملة وفعالة في هذه العملية، مع التمسك في الوقت نفسه بمبادئ الفصل بين السلطات وسيادة القانون

والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وإذ يشجع جميع الأطراف صاحبة المصلحة على المشاركة في العملية،

وإذ يلاحظ أن حالات التأخير في تنفيذ اتفاق كوناكري تقوض جهود الحوار واستعراض الإطار القانوني الواجب التطبيق قبل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي، ***وإذ يحيط علما*** كذلك بأن الشلل المؤسسي، ولا سيما شلل الجمعية الوطنية، يحول دون إحراز تقدم فيما يتعلق باستعراض الدستور،

وإذ يؤكد أنه لا سبيل إلى توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو إلا من خلال عملية توافقية تشمل الجميع ويملك البلد زمامها، واحترام النظام الدستوري، وإدخال الإصلاحات ذات الأولوية في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات، في إطار سيادة غينيا - بيساو واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أهمية استمرار قوات الدفاع والأمن في عدم التدخل في الحالة السياسية في غينيا - بيساو، ويثني على ما أبدي من ضبط النفس في هذا الصدد وعلى الروح المسالمة التي يتحلى بها شعب غينيا - بيساو،

وإذ يشدد على أهمية أن تواصل حكومة غينيا - بيساو، مدعومةً بمكتب الأمم المتحدة المتكامل والشركاء الدوليين، إقامة مؤسسات وطنية لبسط الأمن وسيادة القانون تستوفي شروط الحياد والشفافية والخضوع للمساءلة والطابع الاحترافي،

وإذ يؤكد أنه ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو أن تعمل على ضمان الاستقرار على المدى القصير والمتوسط والطويل بأن تبدي التزامها نحو ذلك بوضوح وأن تجري حوارا سياسيا حقيقيا وشاملا للجميع بهدف تهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول قابلة للتطبيق ومستدامة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يواجهها البلد، تيسيراً لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتعزيز مؤسسات الدولة،

وإذ يشجع الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لإخضاع قوات الدفاع والأمن بشكل فعلي لسيطرة المدنيين وإشرافهم، نظرا لأن عدم تحقيق هذا الأمر قد يؤثر سلبا على أداء مؤسسات الدولة مهامها بفعالية نتيجة للتواطؤ بين بعض الجهات السياسية الفاعلة والقيادة العسكرية،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية للمساعدة في الحفاظ على السلام والأمن والتنمية ولدعم عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، وبالتحديد عن طريق أنشطة بعثتها،

وإذ يرحب باستمرار إسهام بعثة الجماعة الاقتصادية في تعزيز الاستقرار في غينيا - بيساو، ***وإذ يشجع*** المجتمع الدولي على مواصلة دعم البعثة ومساعدتها،

وإذ يشجع الاتحاد الأفريقي على ما يبديه من التزام وما يبذله من جهود الوساطة وما يجريه من اتصالات مباشرة مع الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا - بيساو بغرض تكثيف الجهود للمساعدة في تجاوز الجمود الحالي للحالة السياسية،

وإذ يكرر دعوته حكومة غينيا – بيســـاو إلى إجراء تحقيقات في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان تتسم بالشفافية والاستقلالية والموثوقية، وفقا للمعايير الدولية، وتحميل مرتكبيها مسؤولية أفعالهم،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه من التهديد المحدق بالسلام والاستقرار من جراء الاتجار بالمخدرات والاتجار بجميع أشكاله، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، وما يتصل بذلك من أعمال الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ***وإذ يشجع*** في هذا الصدد الجهود المتواصلة التي يبذلها كل من حكومة غينيا – بيساو، والجماعة الاقتصــادية، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجهات معنية أخرى، في التصدي لهذه المشكلة،

وإذ يعيد تأكيد الحاجة إلى معالجة مشــكلة الاتجار بالمخدرات في بلدان المنشــأ وبلدان العبور وبلدان المقصــد النهائي على أســاس المســؤولية العامة والمشــتركة، والتصــدي لمشــكلة المخدرات العالمية والأنشــطة الإجرامية ذات الصــلة؛ وإذ يؤكد في هذا الصــدد على الحاجة إلى زيادة الاتســاق والتنســيق والكفاءة بين الشركاء المعنيين لتعزيز جهودهم الجماعية، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات، ***وإذ يشدد*** على أن أي حل دائم لحالة عدم الاســتقرار في غينيا – بيســاو ينبغي أن يشــمل اتخاذ إجراءات ملموســة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة محاكمة المسؤولين عن الاغتيالات المرتكبة بدوافع سياسية وغيرها من الجرائم الخطيرة، مثل انتهاكات النظام الدســتوري والأنشــطة المتصــلة بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك محاكمتهم أمام آليات العدالة الوطنية،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية والطابع الملح لاســتمرار توافر القدرة التقييمية والدعم من قِبل كيانات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين والثنائيين لبسط الأمن وتحقيق التنمية على المدى الطويل في غينيا – بيســاو، لا ســيما من أجل تنفيذ الإصــلاحات في قطاعي الأمن والعدالة، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك من أجل تهيئة بيئة مواتية لقيام الحكم الرشيد وتحقيق التنمية الاجتماعية الشــاملة للجميع والمســتدامة، وإذ يشــيد في هذا الصــدد بالعمل المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في غينيا – بيســـاو والمنطقة دون الإقليمية، وإذ يشجع على تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل،

وإذ يحث الجهات الوطنية صــاحبة المصــلحة في غينيا – بيســاو على إبداء الالتزام الضــروري باســتعادة الزخم لإحراز التقدم في المجالات الرئيســية، على النحو المبين في برنامج ”تيرا رانكا“ (Terra Ranka) الذي قُدم إلى الجهات المانحة في اجتماع المائدة المســتديرة الذي عُقد في بروكســـل في آذار/مارس ٢٠١٥،

وإذ يؤكد الدور الذي تضــطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة من خلال عملها الوثيق مع الحكومة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتوفير التعليم للأطفال في غينيا – بيساو،

وإذ يؤكد الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النــزاعات وحلها وفي بناء السلام، كما هو معترف به في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات تتعلق بالمرأة والسلام والأمن،

وإذ يشــدد على التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل والســلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في غينيا – بيساو، وإذ يؤكد وجوب الاستمرار في مراعاة المنظور الجنســاني عند تنفيذ جميع الجوانب ذات الصــلة من ولاية المكتب المتكامل، بما يشــمل

إصـــلاح قطاع الأمن، وعمليات المصـــالحة الوطنية، وبناء المؤســـســـات، ومعالجة الأســـباب الجذرية لعدم الاستقرار،

وإذ يؤكد مجددا أن على شركاء غينيا - بيساو مواصلة تنسيق أعمالهم على نحو فعال ووثيق دعما للجهود التي تبذلها الحكومة للتصـدي للتحديات السـياسـية والأمنية والإنمائية التي يواجهها البلد، ***وإذ يشير*** في هذا الصدد إلى الدعم المنسق والثابت الذي قدمه شركاء البلد، وتحديدا شركاؤه في منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصـــرف التنمية الأفريقي، إلى الحكومة خلال مؤتمر المانحين الدولي لغينيا - بيساو، المعقود في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، في بروكسل،

وإذ يرحب ببيان مجلس الســلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصـــادر في جلســـته ٧٣٤، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والذي يؤكد الحاجة إلى انتخابات ذات مصداقية، ولا سيما الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨ وفقا للجداول الزمنية القانونية،

وإذ يرحب بالتفاعل المستمر للجنة بناء السلام مع غينيا - بيساو، وإذ يحيط علما بالإحاطة التي قدمها رئيس تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام يوم ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٨، حيث كرر تأكيد دعمها لاتفاق كوناكري، وشـــدد على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لدســـتور غينيا - بيساو، وأكد أهمية تجديد ولاية المكتب المتكامل لمدة سنة أخرى،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الكامل بتوطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو،

تجديد الولاية

١ - ***يقـــرر*** تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لفترة ١٢ شهرا اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٨ حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛

٢ - ***يدعو*** إلى تنفيذ توصـيات بعثة الاسـتعراض الاســتراتيجي فيما يتعلق بضـــرورة قيام المكتب بإعادة تركيز جهوده الحالية تجاه القدرات السـياسـية دعما للمسـاعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وترشيد هيكله الإداري، ***ويشجع*** المكتب على العمل بمزيد من الفعالية والكفاءة؛

٣ - ***يطلب*** إلى المكتب أن يركز، باســتخدام وســائل من بينها المســاعي الحميدة والدعم السياسي للممثل الخاص، تركيزا خاصا على الأولويات التالية:

(أ) دعم التنفيذ الكامل لاتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصـــادية لدول غرب أفريقيا، وتيسير إجراء حوار سياسي شامل للجميع وعملية للمصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم الديمقراطي، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة؛

(ب) تقديم الدعم من خلال المسـاعي الحميدة للعملية الانتخابية لضـمان إجراء انتخابات تشريعية شاملة وحرة وذات مصداقية في عام ٢٠١٨ ضمن الإطار الزمني المقرر قانونا؛

(ج) تقديم الدعم، بطرق منها توفير المســاعدة التقنية، إلى الســلطات الوطنية في التعجيل بعملية مراجعة دستور غينيا - بيساو وإتمامها؛

٤ - ***يؤكد*** أنه بالإضــافة إلى الأولويات المذكورة أعلاه، ســيواصــل المكتب والممثل الخاص تقديم المساعدة وتنسيق الجهود الدولية وقيادتها في المجالات التالية لضمان السلام والاستقرار الدائمين في غينيا - بيساو:

(أ) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ب) مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي الاضطلاع بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(ج) تقديم المشــورة والدعم الاســتراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيســاو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(د) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو لإدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)؛ فضلا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المسائل الجنسانية من أجل ضمان إشراك المرأة وتمثيلها ومشاركتها على جميع المستويات من خلال جملة إجراءات منها توفير مستشارين للشؤون الجنسانية؛

(هـ) دعم حكومة غينيا - بيســاو، بالتعاون الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة لبناء الســلام في تعبئة ومواءمة وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة خاصة من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، تحضيرا للانتخابات المقبلة؛

الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان

٥ - ***يؤيد*** الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا لضــمان حل ســريع للأزمة، وأحاط علما بقرارها المؤرخ ٤ شــباط/فبراير ٢٠١٨ القاضــي بفرض جزاءات على من يعرقلون تنفيذ اتفاق كوناكري، وهو الإطار التوافقي الوحيد الذي يمكن من إيجاد حل دائم لهذه الأزمة، ويظل شرطه المسبق هو تعيين رئيس وزراء وحكومة شاملة للجميع بتوافق الآراء؛

٦ - ***يهيب*** بالجهات صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو إلى الاحترام والامتثال الصارمين لاتفاق كوناكري ولخريطة طريق الجماعة الاقتصادية في معالجة خلافاتها والتصدي للتحديات التي تواجه بلدها، ويهيب كذلك بأصحاب المصلحة في غينيا - بيساو إلى الامتناع عن الأعمال والتصريحات التي يمكن أن تفضي إلى تصعيد التوترات والتحريض على العنف؛

٧ - ***يحث*** جميع الجهات السياسية الفاعلة على وضع مصلحة شعب غينيا - بيساو فوق كل اعتبار آخر، وفي هذا الصدد، يهيب بقادة غينيا - بيســاو إلى الاحترام والامتثال الصــارمين لاتفاق كوناكري وخريطة طريق بيســاو ذات النقاط الســت في معالجة خلافاتهم والتحديات التي تواجه بلدهم، لا سيما في ضوء الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨ ويهيب كذلك بأصحاب المصلحة في غينيا - بيســاو إلى الامتناع عن الأعمال والتصــريحات التي يمكن أن تفضــي إلى تصــعيد التوترات والتحريض على العنف؛

٨ - ***يشدد*** على أهمية إجراء الانتخابات التشريعية في غضون الإطار الزمني المأذون به قانونا وهو عام ٢٠١٨، والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٩؛ ويذكر بأهمية اعتماد الإصلاحات الرئيسية، المبينة في اتفاق كوناكري، التي تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وإصلاح قانون الانتخابات، وإصدار قانون جديد بشأن الأحزاب السياسية، ***ويطلب*** إلى المكتب أن يعمل عن كثب مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم إجراء هذه الانتخابات في الوقت المناسب، وأن يعزز الديمقراطية والحكم الرشيد؛

٩ - ***يهيب*** بسلطات غينيا - بيساو وجميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها القوات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، إلى الدخول في حوار شامل وحقيقي والعمل معا على توطيد التقدم المحرز حتى الآن، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مع إيلاء اهتمام خاص للديناميات السياسية - العسكرية، ومراجعة الدستور، ومؤسسات الدولة التي تنقصها الفعالية وسيادة القانون، والإفلات من العقاب وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والفقر، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية؛

١٠ - ***يشدد*** على ضرورة إجراء حوار شامل بين كل أصحاب المصلحة من أجل توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو، ويهيب بالسلطات الوطنية أن تعجّل بمراجعة دستور غينيا - بيساو؛

١١ - ***يدعو*** أجهزة الأمن والدفاع إلى الاستمرار في الخضوع بشكل تام لسيطرة المدنيين؛

١٢ - ***يشيد*** بالجهود الهامة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية ويشجعها على مواصلة تقديم دعمها السياسي إلى سلطات غينيا - بيساو وقادتها السياسيين من خلال الاستعانة بالمساعي الحميدة وجهود الوساطة؛

١٣ - ***يشجع*** الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنظيم اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، بالتشاور مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع أصحاب المصلحة؛

١٤ - ***يحيط علما*** بوضع حقوق الإنسان في البلد، ويحثّ سلطات غينيا - بيساو على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ووضع حدّ للإفلات من العقاب، والبدء في إجراء تحقيقات لمعرفة هوية مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الموجهة ضد النساء والأطفال، وتقديمهم إلى العدالة واتخاذ إجراءات لحماية الشهود من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية؛

١٥ - ***يعرب*** عن استيائه لما ورد في التقارير من عدم وجود احترام للحقّ في التّجمع السّلمي المعترف به في دستور غينيا - بيساو، وكذا في الصكوك القانونية بهذا الشأن التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ويحثّ جميع سلطات غينيا - بيساو على ضمان التقيّد الصارم بالتزاماتها المقرّرة بموجب القوانين الدولية لحقوق الإنسان؛

١٦ - ***يرحّب*** بالجهود المشتركة التي يبذلها الشركاء الدوليون، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، من أجل تعزيز التعاون دعماً للحكومة في غينيا - بيساو، ويشجعهم على مواصلة العمل معاً في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد وفقا لخطط الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية التي وضعتها الحكومة، وينوه في هذا

الصدد بالدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام في تعزيز تلك الجهود بهدف دعم أولويات غينيا – بيساو في مجال بناء السلام على المدى البعيد؛

١٧ – ***يكرّر تأكيد*** أهمية تنفيذ إصلاحات قطاعيْ الأمن والدفاع، باعتبارها عنصرا حاسما لتحقيق الاستقرار على المدى البعيد في غينيا – بيساو، ويشجّع كذلك العمل المنسّق الذي يقوم به في هذا المجال، وعلى المستويات دون الإقليمي والإقليمي والدولي، جميع شركاء غينيا – بيساو المعنيين من أجل تحقيق نتائج سريعة وإيجابية؛

١٨ – ***يرحّب*** بتمديد الجماعة الاقتصادية لولاية بعثتها إلى غينيا – بيساو حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨ لكي تتمكّن العناصر السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو من تنفيذ اتّفاق كوناكري تنفيذا فعّالا، ويشيد بالدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الجماعة الاقتصادية في تأمين مؤسسات الدولة ودعم إصلاح قطاع الأمن، ويعرب عن تقديره البالغ لإسهامها في تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو، ويشجع الجماعة الاقتصادية على النظر في تمديد ولاية البعثة لفترة إضافية، ويؤيد استمرارها في العمل طيلة الدورات الانتخابية لعامي عام ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ويحث الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين على النظر في تقديم مساعدات مالية دعما للجماعة في مواصلة نشر بعثتها، ويثني على الدعم المالي المقدَّم من الاتحاد الأوروبي ويرحّب باستعداده للنظر في الخيارات المتاحة لتقديم المزيد من الدعم إلى بعثة الجماعة؛

١٩ – ***يهيب*** بسلطات غينيا – بيساو أن تواصل العمل بنشاط على إصلاح النظام القضائي وتعزيزه، مع التكفّل في الوقت نفسه بالفصل بين السلطات وإتاحة سبل الالتجاء إلى القضاء للمواطنين كافة؛

٢٠ – ***يكرر*** دعوته سلطات غينيا – بيساو إلى أن تُنفّذ وتستعرض تشريعات وآليات وطنية لزيادة الفعالية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وغسل الأموال، التي هي من الأمور التي تهدّد الأمن والاستقرار في غينيا – بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية، وإلى أن تكفل، في هذا السياق، توفير الدعم إلى وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية، المنشأة في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا والوحدات الوطنية لمكافحة المخدّرات؛ ويشجع الشركاء الدوليين الثنائيين والمتعدِّدي الأطراف على زيادة دعمهم لهذه المؤسسات، ويُشجّعهم كذلك على الإسهام في دعم حضور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا – بيساو، والإسهام في الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو خدمةً للأولويات في الأجل القريب والمتوسط والبعيد؛ ويهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل التعاون مع غينيا – بيساو حتى يتسنى لها ضمان مراقبة الحركة الجوية ومراقبة الأمن البحري للمناطق الواقعة ضمن ولايتها، ولا سيما من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك الصيد غير المشروع في مياه غينيا – بيساو الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وسائر حالات الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ ويهيب بسلطات غينيا – بيساو أن تُبدي التزاما تاما بمكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال توفير ما يكفي من الموارد ومن الدعم السياسي لوحدات مكافحة المخدرات ولما تجريه هذه الوحدات من تحقيقات وما تبذله من سعي إلى مساءلة الجناة؛

٢١ – ***يؤكد*** أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في غينيا – بيساو، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل توافر القدرات المناسبة، بما في ذلك الخبرة الفنية الملائمة، ضمن الهيكل الحالي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل، ويطلب إلى الأمين العام أن يتعاون مع

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع الشركاء الدوليين لضمان تزويد مكتب بيساو، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالعدد الكافي من الموظفين حتى يواصل الإسهام في جهود مكافحة المخدرات، ويطلب كذلك إلى الممثل الخاص للأمين العام زيادة الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق والكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية العاملة في البلد تعظيما لفعاليتها الجماعية، ولا سيما من خلال قيام هذه الوكالات والصناديق والبرامج بمدّ الممثل الخاص بمعلومات ذات صلة عن الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تسهم في تهديد السلام والاستقرار والأمن في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية؛

٢٢ - ***يشيد*** بدور المساعي الحميدة الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام من أجل دعم حكومة غينيا - بيساو؛

٢٣ - **يشيد** بالجهود الهامة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية ويشجعها على مواصلة تقديم دعمها السياسي إلى سلطات غينيا - بيساو وقادتها السياسيين من خلال الاستعانة بالمساعي الحميدة وجهود الوساطة، ويشجع كذلك الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على دعم الجماعة الاقتصادية، وينوه في هذا الصدد باعتماد الجماعة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ جزاءات محددة الأهداف ضدّ الأطراف التي تعرقل عملية إنهاء الأزمة في غينيا - بيساو، وكذلك بطلب الجماعة والاتحاد الأفريقي الحصول على الدعم في تنفيذ هذه الجزاءات؛

٢٤ - ***يشدد*** على ضرورة أن يظل جميع أصحاب المصلحة الوطنيين وشركاء غينيا - بيساو الدوليين الثنائيين ومتعددي الأطراف ملتزمين بإنفاذ اتفاق كوناكري، ويشجع، في هذا السياق، الجماعة الاقتصادية على أن تواصل التنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ اتفاق كوناكري؛

٢٥ - ***يرحّب*** بالمشاركة المستمرة للاتحاد الأفريقي في الدعوة إلى إيجاد حلّ سلمي للمأزق السياسي الحالي في غينيا - بيساو، وبالبيان الصادر بهذا الشأن في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ عن الاجتماع ٧٥٢ لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي رقم PCS/Pr/COMM. (DCCLII).

٢٦ - ***يعرب*** عن استعداد مجلس الأمن لاتخاذ تدابير إضافية في مواجهة تفاقم الوضع في غينيا - بيساو؛

٢٧ - ***يقرر*** استعراض تدابير الجزاءات المفروضة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بعد سبعة أشهر من اتخاذ هذا القرار؛

الإبلاغ

٢٨ - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يُقدّم في غضون ثلاثة أشهر عرضًا شفويا عن آخر مستجدات الوضع السياسي والأمني في غينيا - بيساو وعن استعدادات البلد للانتخابات، وأن يقدّم إلى مجلس الأمن تقارير منتظمة كل ستة أشهر عن تنفيذ هذا القرار، وتقريره التقييمي للبعثة في غضون تسعة أشهر، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بإمكانية إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في البلد وإعادة ترتيب أولويات المهام، وأن يقدم تقريرا في غضون ستة أشهر مع تزويد اللجنة المنشأة عملا بقراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بإحاطة عن التّقدم المحرز في تثبيت الاستقرار في البلد وفي استعادة النظام الدستوري،

وبتوصـيات عن إمكانية مواصـلة العمل بنظام الجزاءات في بيئة ما بعد الانتخابات، وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)؛

٢٩ - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.